

بسم الله الرحمن الرحيم
جمهورية العراق

MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF AL-QADISIYA
COLLEGE OF EDUCATION
AL-QADISIYA JOURNAL FOR
EDUCATIONAL SCIENCES



وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية التربية
مجلة القادسية في الآداب
والعلوم التربوية
التصنيف الدولي : ISSN 2518-9174 - PRINT ISSN 2519-6162 ONLINE

(سري)

العدد / ٩٢
التاريخ / ٢٠١٧/٥/١٥

إلى / أ.د. جواد كاظم عناد المحترم
باسم هادي جبار المحترم

م/قبول نشر

تحية طيبة ...

يسر هيئة تحرير مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية أن تعلمكم بقبول نشر بحثكم الموسوم بـ (الاعتراضات النحوية للمنتجب المهذاني (٦٤٣ هـ) في كتابه (الكتاب الفريد في اعراب القرآن المجيد) أشباه الجمل أنموذجا) في الاعداد القادمة .

مع التقدير ...


أ.د. سرحان جفات سلمان
رئيس التحرير
٢٠١٧/٥/١٤



نسخة منه إلى:

- أمانة التحرير.
- الصادرة .
- وحدة الرقابة.

البريد الالكتروني: journal of alaquadisia@yahoo.com
journal of alaquadisia@yahoo.com

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية التربية

قسم اللغة العربية

الاعتراضات النحوية للمنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ) في
كتابه (الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد)
أشباه الجمل أنموذجاً

بإشراف
أ.د. جواد كاظم عناد

الطالب
باسم هادي جبار

الملخص

عُنيت هذه الدراسة برصد الاعتراضات النحوية في أشباه الجمل في كتاب (الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد) للمنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ)، إذ هذه الاعتراضات من القضايا اللافتة للنظر في هذا الكتاب. وقد درست في هذا البحث ثمان مسائل من مسائل الاعتراضات المختصة بـ(إعراب أشباه الجمل)، وذلك من خلال ذكر الآية المشتملة على لفظة الاعتراض، ونقل اعتراض المنتجب كما هو، ونسبة الاعتراض إلى صاحبه، وذكر الأوجه الجائزة في المسألة، ومحاولة الفصل بين الأقوال وبيان أقواها، وذلك بالرجوع إلى مظانها من كتب النحو، والتفسير، والإعراب وغيرها .

التمهيد

الاعتراضات النحوية:

الاعتراض لغة:قال الخليل: ((واعترض الشيء، أي صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النهر)) (١). وجاء في المعجم الوسيط: ((اعترض الشيء: صار عارضاً كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق، ويقال: اعترض دونه حال، واعترض له: منعه، واعترض عليه: أنكر قوله أو فعله)) (٢).

أمّا في الاصطلاح: فقد عُرف الاعتراض بأنه: ((حجة أو دليل يراد به بيان استحالة مذهب أو رأي (ما)) (٣). وعليه يكون الاعتراض النحوي حجة نحوية يراد منها بيان فساد وجه نحوي أو رأي يقدمها العترض لتعزيد إنكاره.

وقد نشأت الاعتراضات مع النحو نفسه فهي ضرب من النقد النحوي، وقد أسهمت إسهاماً كبيراً في نضج هذا العلم واكتماله . وإن السبب الباعث على الاعتراضات النحوية هو فساد الوجه النحوي، فالنحوي عندما يرى وجهاً ضعيفاً، فإنه يحاول أن يبين هذا الضعف، ويقدم حجته، ودليله ليعضد ما يذهب إليه هذا ظاهر الأمر، وهناك أسباب أخرى خارجة عن اللغة تفرض نفسها على اللغة وتدفع النحوي باتجاه الاعتراض هي: المدرسة النحوية، والمذهب الفقهي، والمنافسة بين العلماء. فهذه الأسباب لها أثر كبير في إنتاج الاعتراضات في المدونة النحوية. وسيوضح هذا الأمر أكثر في المسائل الآتية:

١- إعراب قوله (عنه) من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]

قال المنتجب: ((ولا يجوز أن تكون (عن) في موضع رفع على الفاعلية خالية عن الذكر بإسناد (مسؤولاً) إلى الجار والمجرور، كـ(عليهم) في قوله جلّ ذكره ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] كما زعم الزمخشري، لأنّ القائم مقام الفاعل كالفاعل، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، ويسمى فاعلاً، كذلك القائم مقامه(((٤).

وقال الزمخشري: ((و(عنه) في موضع الرفع على الفاعلية، أي كل واحد منها مسؤولاً عنه، فمسؤول مسند إلى الجار والمجرور كالمغضوب في قوله: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)) (٥).

وسبقه ابن أبي الربيع، والعكبري إلى هذا الاعتراض، قال ابن أبي الربيع في البسيط: ((وذهب الزمخشري في التفسير إلى أن (مسؤولاً) مبني لـ(عنه)، أنه بمنزلة قولك: سلّ عن هذا، وما ذكرته يردّ على هذا)) (٦).

ذهب المنتجب إلى أن قوله (عنه) متعلق بقوله: (مسؤولاً) تعلق الجار بالفعل، وفي (مسؤولاً) ضمير هو النائب عن الفاعل (٧). وذهب الزمخشري إلى أن قوله: (عنه) هو النائب عن الفاعل.

وردّه ابن أبي الربيع، والعكبري والمنتجب؛ وذلك أن الفاعل تقدم على فعله، ((فإذا تقدم على الفعل صار مبتدأ، وعليه قاسوا نائب الفاعل، لأنه بمنزلة الفاعل، وهذا قول البصريين، فالبصريون لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله؛ لأنه يلتبس بالمبتدأ(٨)، فعلى هذا القول لا يجوز أن يكون قوله: (عنه) نائباً للفاعل. ، ونقل أبو حيان عن النحاس قوله: إنّ النحاة متفقون على عدم جواز تقدم الجار والجرور على الفعل(٩). وقد ورد الفاعل مقدماً على فعله في الشعر ومنه قوله (١٠):

صَدَدَتْ فَأُطْوِلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

والتقدير: وقَلَّمَا يدوم وصالٌ، وخصه سيبويه بالضرورة الشعرية (١١)، وخَرَجَ على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: يدوم وصالٌ يدوم، وقيل: إنّ (ما) زائدة للتوكيد من قوله: (قَلَّمَا)، فيكون (وصال) مرفوعاً بـ(قَلَّمَا) (١٢)، وهذه التأويلات لا تخلو من الضعف، فحملة على الضرورة يضعف لبعد اللفظ وإن كان أصحّ معنى، وأما من جعله فاعلاً لفعل محذوف ففيه ضعف من جهة المعنى، وضَعُف، أيضاً، قول من حكم بزيادة (ما)؛ لأنّ (ما) تُزاد في (قلّ وربّ) لتليها الأفعال وتصيرا من الحروف المخترعة لها (١٣).

وسبب هذه التأويلات هو اخضاع الشاهد للقاعدة . أمّا الكوفيون فأجازوا تقديم الفاعل على فعله (١٤)، فيكون قول الزمخشري جائزاً على مذهب أهل الكوفة.

فقول الزمخشري ضعيف على مذهب البصريين. أمّا على قول ابن أبي الربيع والعكبري والمنتجب إنّ الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمه على الفعل، فيمكن أن نلتبس تعليلاً لقول الزمخشري بأنّ قوله: (عنه) لا يلتبس بالمبتدأ، وذلك أنّ المجرور بالحرف لا يلتبس بالمبتدأ، فيكون قول الزمخشري جائزاً (١٥). والأولى أن لا يحمل الكتاب العزيز على قول الزمخشري، وذلك لضعفه عند جمهور البصريين مع وجود وجه أظهر منه.

٢- إعراب قوله (من آية) من قوله تعالى ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٦].

قال المنتجب: (((من آية): في موضع نصب على التمييز، لأنّ قوله: (مَا نَنْسَخْ) شائع لا يُدرى أي شيء ؟ فإذا قال: (آية) بين المقصود، و(من) من علم التمييز، ف(ما) مميّز، و(من آية) مميّز، أي: أي شيء ننسخ من آية؟ ولا يجوز أن يكون (من آية) في موضع نصب بنسخ كما زعم بعضهم، لأنّ (نسخ) قد استوفى مفعوله وهو (((ما)) (١٦).

وقول المنتجب يتفق مع قول جمهور المعريين وعندهم قوله: (من آية) في موضع نصب على التمييز (١٧) الذي يخالف قول مكي بن أبي طالب، الذي ذهب إلى أنّ ((من زائدة للتوكيد. وموضع (آية) نصب بنسخ (((١٨).

وفي المسألة توجيهان للعكبري لم يذكرهما المنتجب، أحدهما: أن تكون من زائدة وآية حالاً (١٩)، وضعّف أبو حيان هذا القول وذلك أنّ الحال لا يجر بمن (٢٠)، والآخر: ما نقله عن بعضهم، قال: ((وقيل: (ما) هنا مصدرية، وآية مفعول، والتقدير: أي نسخ ننسخ آية)) (٢١).

وما ذهب إليه مكي بن أبي طالب ضعيف من وجهين آخرين غير ما ذكر المنتجب، أحدهما: ((إذا جعلتها للنسخ غري الجواب من ضمير يعود عليها ولا بد من ضمير يعود على اسم الشرط)) (٢٢) والآخر: أنّ (من) لا تزد بالموجب، قال أبو حيان: ((ولأنّ المفعول به لا تدخل عليه من الزائدة إلا بشرط أن يتقدمه غير موجب وأن يكون ما دخلت عليه نكرة، وهذا على الجادة من مشهور مذهب البصريين، والشرط ليس من قبيل غير الموجب فلا يجوز إنّ قام من رجل أقم معه، وفي هذا خلاف لبعض البصريين)) (٢٣). وفي هذا إشارة لمذهب الأخفش. وهذا كله يضعف أن يكون قوله: (من آية) مفعولاً به، وإذا ثبت ضعف قول مكي، فإنه ينبغي أن لا يحمل الكتاب العزيز عليه، وذلك لوجود وجه أظهر وأيسر هو أن يكون قوله (من آية) منصوب على التمييز.

٣- إعراب قوله (على سواء) من قوله تعالى ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

قال المنتجب: (((على سواء) في موضع الحال من الفاعل والمفعول جميعاً، أي: مستويين في الإعلام، لأنهم قالوا في التفسير: قل أعلمتكم فاستوينا نحن وأنتم فيه ، فتكون الحال منهما لا من أحدهما كما زعم بعضهم، وقيل نعت لمصدر محذوف، أي: إيداناً على سواء)) (٢٤).

ذهب المنتجب إلى أن قوله (على سواء) حال من الفاعل والمفعولين، وردّ قول أبي علي الفارسي ومكي بن أبي طالب وهو أن يكون قوله: (على سواء) حالاً من الفاعل أو المفعول (٢٥)، وإنّما هي حال منهما جميعاً. وأجاز أن تكون صفة لمصدر محذوف ونسب هذا القول إلى أبي علي الفارسي أيضاً (٢٦).

ويمكن أن تكون الحال عن صاحبين، أي: عن الفاعل والمفعول قال الزمخشري: ((وقد تكون منهما ضرباً على الجمع والتفريق كقولك: لقيته راكبين، قال عنترة (٢٧):

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَنَيْكَ وَتُسْتَطَارُ (٢٨)

فقوله: فردين حال من الفاعل والمفعول، أي أنا فرد، وأنت فرد (٢٩)، وإليه أشار الرضي، قال: ((أما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً نحو: لقيت زيدا راكبين)) (٣٠).

وعليه يكون قوله على سواء حالاً من الفاعل والمفعول جميعاً كما قال المنتجب، لأنّه نقل عن المفسرين أنّ قوله (على سواء) بمعنى مستويين، غير أن المفسرين أجازوا أكثر من معنى، قال السدي: على أمرٍ بيّن، وعن قتادة المعنى: على مهل ونسب إلى الفرّاء أنّ المعنى على عدل، وقال الكلبي: على بيان علانية غير سر، وقيل: استواء في الإيمان به، وقال الحسن معناه: أنّ من كفر به، فهم سواء في قتالهم وجهادهم (٣١)، والمعنى الذي اعتمد عليه المنتجب هو قول ابن قتيبة، قال: ((أعلمتكم وصرت أنا وأنتم على سواء)) (٣٢).

فعلى معنى قول من قال: لتستووا بالإعلام به وهو الزجاج (٣٣) يجوز أن يكون (على سواء) حالاً من المفعول به (٣٤)، ونقل الطاهر بن عاشور عن بعضهم قوله: ((الإيدان على السواء الدعاء إلى الحرب مُجَاهَرَةً لقوله: ﴿فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ (٣٥) [الأنفال: ٥٨] ، ثم قال: ((يريد أنّ هذا مثل بحال النذير بالحرب، إذ لم يكن في القرآن النازل بمكة دعاء إلى حرب حقيقية. وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون (على سواء) حالاً من ضمير المتكلم)) (٣٦).

ويظهر أن ما أجازهُ أبو علي ومكي بن أبي طالب لهما يعضده من المعاني كما نُقِلَ عن المفسرين، وهذا مسوغ لما ذهبوا إليه، إذ قصر المنتجب المعنى على (مستويين في الإعلام).

٤- إعراب قوله (عن النبأ العظيم) من قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ . عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ١-٢].

قال المنتجب: (((عن) الأولى متعلقة بـ(يتساءلون) والضمير في (يتساءلون) لقريش، والمعنى: عن أي شيء يتساءلون ؟ وأما الثانية فمتعلقة بمضمر يدل عليه هذا الظاهر، والتقدير يتساءلون عن النبأ، ثم حذف الثاني، لدلالة الأول عليه، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الأول متعلقاً بهذا الظاهر كما زعم بعضهم، لا بل لا يجوز؛ لأنه لو كان كما زعم لوجب دخول حرف الاستفهام عليه فيكون: أعن النبأ العظيم ؟ ألا ترى أنك إذا قلت: بكم ثوبك، أبعشرين أم ثلاثين ؟ لا بدَّ لك من إعادة حرف الاستفهام)) (٣٧).

وسبقه إلى هذا الاعتراض الباقر وأبو البركات بن الأنباري (٣٨) .

وقال العكبري، (عن) الثانية بدل من الأولى، قال: ((فأما(عن) الثانية فبدل من الأولى ، وألف الاستفهام التي تعاد محذوفة)) (٣٩).

ويقوي أن يكون قوله (عن النبأ العظيم) بدلاً ما فيه من إيضاح لقوله(عم يتساءلون)، فهذا التساؤل مبهم وضحه قوله(عن النبأ العظيم) إلا أنه من جهة الصناعة، يجب اقتران بهمزة استفهام(٤٠). فعلى هذا يضعف البديل في هذا الموضع .

ويظهر أن أقوى الأوجه الجائزة في قوله: (عن النبأ العظيم) أن يكون متعلقاً بـ(يتساءلون) محذوف يدل عليه الظاهر، وذلك أن مثل هذا الحذف كثير في العرب. ويضعف قول العكبري؛ لأن الحذف من غير اضطرار على خلاف الأصل (٤١).

٥- إعراب قوله: (في كتاب الله) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [التوبة: ٣٦]

قال المنتجب: (((في كتاب الله) في موضع رفع على الصفة لاثني عشر، أي: مثله في كتاب الله. ولا يجوز أن يكون من صلة (عدة) كما زعم بعضهم لما فيه من التفرقة بين الصلة والموصول بخبر إن)) (٤٢). وهذا الذي ذهب إليه قول أبي علي الفارسي، إذ يقول: ((ولكنه يتعلق بمحذوف على أن يكون صفة للخبر الذي قوله: اثنا عشر شهراً)) (٤٣).

وسبقه مكِّي، والباقر إلى هذا الاعتراض، قال مكِّي: ((ولا يحسن أن تتعلق بعدة، لأنك تفرق بين الصلة والموصول بالخبر وهو اثنا عشر)) (٤٤).

ذهب المنتجب مع قول أبي علي الفارسي، صفة، ولأبي علي قول آخر لم يذكره المنتجب، قال في المسائل الحلييات: ((ويجوز في قوله تعالى (في كتاب الله) شيء آخر، وهو أن يكون متعلقاً بـ(حرم)، تقديره: منها أربعة فيما كتب الله يوم خلقت السموات والأرض)) (٤٥).

وردَّ المنتجب قول الحوفي (٤٦) وهو أن يكون قوله: (في كتاب الله) متعلقاً بقوله: (عدة)، وذلك لما فيه من التفرقة بين الصلة والموصول، قال أبو حيان: ((وقال الحوفي: (في كتاب الله) متعلق بـ(عدة))) (٤٧).

ذهب بعض النحويين إلى أن التفرقة بين المصدر ومعمولة بأجنبي لا تجوز؛ لأنه مثل الموصول وصلته، قال ناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ): ((أن معمول المصدر ينزل منه منزلة الصلة من الموصول، في أمرين، منع تقديمه عليه، وفصله بأجنبي)) (٤٨). وقال ابن بابشاذ: ((وتنقص عن الأفعال أيضاً أنه لا يفصل بينهما وبين معمولهما بأجنبي ويجوز ذلك مع الفعل مثل ضربتُ وضربني زيداً ولا يجوز مع المصدر)) (٤٩).

وعلى أقوال النحاة المذكورة آنفاً، فإن قول الحوفي لا يجوز لما فيه من التفرقة بين المصدر ومعموله. وأجاز الرضي الفصل بينهما بأجنبي إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً و مجروراً، وذلك أن الظرف وأخاه يفيهما رائحة الفعل، حتى يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل، قال: ((ويجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، على هذا لا يقدر الفعل لقوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة: ١٨٤] . وكذا يجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل عليه)) (٥٠) فعلى مذهب الرضي يجوز قول الحوفي.

ويمكن أن يخرج هذا القول على البديل من الظرف الذي قبله: (عند الله). وللنحويين في العامل في البديل مذهبان. أحدهما: مذهب سيبويه، والمبرد، والسيرافي، والعامل في البديل، عندهم، هو العامل في المبدل منه، (٥١) وعلى هذا القول لا يجوز ما ذهب إليه الحوفي لما فيه من التفرقة بين العامل (عدة) والمعمول (في كتاب الله).

والآخر: هو قول أبي الحسن الأخفش، والفارسي، والرماني. والعامل عندهم على نية التكرار، فالمقدر هو العامل وليس الظاهر، وحذف لدلالة الأول عليه (٥٢).

وعلى هذا القول يجوز قول الحوفي، لأن العامل في قوله تعالى: (في كتاب الله) يكون محذوفاً وليس هذا الظاهر وهو (عدة)، ونسبة هذا القول من ابن يعيش إلى أبي علي الفارسي فيها نظر؛ لمنعه أن يكون بدلاً من الظرف قبله، قال: ((ولا يجوز أن يكون بدلاً من قوله (عند الله) لأنك إن أبدلت على هذا فصلت بين الصلة والموصول)) (٥٣)، فظاهر كلامه يدل على أنه يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه والمبرد والسيرافي.

٦- إعراب (في أنفسهم) من قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣]

وقال المنتجب: ((في أنفسهم) متعلق بـ(قل)، وكذا (لهم) وفيه وجهان: أحدهما قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة، وقلوبهم المطوية على النفاق قولاً بليغاً. والثاني: قل لهم في أنفسهم خالياً بهم ليس معهم غيرهم ... وقيل: هو متعلق بقوله: (بليغاً)، وهو جيد من جهة المعنى لكن رديء من جهة الإعراب، لأنَّ الصفة لاتعمل فيما قبلها)) (٥٤). وفي هذا اعتراض على رأي الزمخشري في الآية، إذ يقول: ((فإن قلت: بِمَ يتعلق قوله (في أنفسهم) ؟ قلت: بقوله: (بليغاً)، أي: قل لهم قولاً بليغاً مؤثراً في قلوبهم)) (٥٥).

والمنتجب مسبق إلى هذا الاعتراض، قال العكبري: ((وقيل: يتعلق (بليغاً) أي يبلغ في نفوسهم، وهو ضعيف لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبلها)) (٥٦) وفيه قول آخر لم يذكره المنتجب، وهو أن يتعلق (في أنفسهم) بقوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [النساء: ٦٢]. وهو منسوب إلى مجاهد (٥٧)، وضعف أبو حيان هذا الوجه، وقال: ((وهذا ينزه مجاهد أن يقوله، فإنه في غاية الفساد)) (٥٨).

وضعف المنتجب أن يتعلق (في أنفسهم) بقوله (بليغاً)، هذا الذي ذهب إليه الزمخشري، وعلّة هذا المنع هي أن الصفة لا تعمل فيما قبلها وهذا أصل بصري، فالبصريون لا يجيزون تقديم المعمول على عامله، قال الشاطبي في أحكام التابع والمتبوع ((والحكم الثاني لزوم كون هذه الأنواع مذكورة بعد الأسماء الأولى، لأنه قيّد المتبوعات بكونها الأول في الذكر. فلا بُدَّ من أن تكون التوابع ثواني عنها في الذكر، فلا يتقدم إذاً التابع على متبوعه)) (٥٩).

أما الكوفيون فأجازوا ذلك، قال ابن مالك: ((وأجاز الكوفيون: هذا طعامك رجلٌ يأكل، وزيداً قمتُ فضربتُ، فقدموا معمول يأكل على رجل وهو منعوت به، ومعمول ضربت، ووافقهم الزمخشري في قوله: (وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا) فجعل (في أنفسهم) متعلقاً بـ(بليغاً) ولا يصح ذلك عن طريق البصريين)) (٦٠). ويظهر أن قول الزمخشري جائز من جهة الصناعة على مذهب الكوفيين، وهو جيد من جهة المعنى، فلامانع من أن يحمل الكتاب العزيز عليه .

٧- إعراب قوله (منهما) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا ادْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السَّجْنِ بَضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢].

قال المنتجب: ((وقوله: (منهما) في موضع النعت لناج أو نصب على حال من المنوي فيه، وهو في كلا التقديرين متعلق بمحذوف، أي: كائن أو كائنا منهما، ولا يجوز أن يكون متعلقاً بناج كما زعم بعضهم، لفساد المعنى، لأنه يقتضي أن يكون ليس منهما، كقوله: ﴿نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٢٥]) ((٦١)٠
والمنتجب مسبق إلى هذا الاعتراض، قال العكبري: ((ولا يكون متعلقاً بناج؛ لأنه ليس المعنى عليه)) (٦٢).

في موضع قوله (منهما) ثلاثة أقوال:

أحدها: قول الحوفي في البرهان، قال: (((منهما) متعلق بـ(ناج))) (٦٣).

الثاني: أنه صفة لـ(ناج) (٦٤).

الثالث: أنه في موضع النصب على الحال من الموصول (٦٥).

اعترض العكبري على ما ذهب إليه الحوفي وتبعه المنتجب، والحجة في ذلك أنه لو تعلق بـ(ناج) لأفهم أن غيرهما ناجا منهما، أي انفلت منهما والمعنى: أن أحدهما الناجي. (٦٦)، ومتابعة السياق العام للقصة لا يرجح ما ذهب إليه العكبري والمنتجب في اعتراضهما على الحوفي؛ وذلك لأن مجمل الآية إنما هي ((حكاية، كما قال يوسف (عليه السلام) لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ يَنْجُو مِنْهُمَا)) (٦٧) إلى هذا ذهب المنتجب في تفسيره لقوله: (وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا). قال: ((القائل هو يوسف (عليه) إن كان تأويله بطريقة الاجتهاد، وإن كان بطريق الوحي فالظان هو الساقى، أو يكون الظن بمعنى العلم واليقين، أي: علم وأيقن أن الساقى ناجٍ)) (٦٨)، فالقصة تتحدث عن تعبير يوسف (عليه السلام) لرؤيا السجينين، فيكون الناجي أحدهما لا شخص آخر. ولا يظهر المعنى الذي ذهب إليه العكبري، والمنتجب، وإن كان جائزاً إلا إذا قُطعت الآية من سياقها العام، وهذا لا يجوز.

٨- إعراب (بنعمة) و (بمجنون) من قوله تعالى : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةٍ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم: ٢].

ذهب المنتجب إلى أن الباء من قوله (بنعمة) إما أن تكون من صلة (بمجنون) على معنى: ما أنت بمجنون بسبب ما أنعم الله به عليك من النبوة، وإما تكون من صلة محذوف في موضع نصب على الحال من المنوي في مجنون (٦٩). ثم قال: ((ولا يجوز أن يكون متعلقاً بمجنون وهو في موضع الحال كما زعم الزمخشري: ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل مضروب في الدار، جعلت (في الدار) حالاً، لا يكون (في الدار) من صلة (مررت) ولا من صلة (مضروب)، بل من صلة محذوف وهو كائن أو مستقر، ولا أعرف في ذلك خلافاً بين النحاة)) (٧٠).

وقال الزمخشري: ((قلت: يتعلق بمجنون منفياً، كما يتعلق بعامل مثبت في قولك: أنت بنعمة عامل...ومحله النصب على الحال كأنه قال: ما أنت بمجنون منعماً عليك بذلك. ولم تمنع الباء من أن يعمل مجنون في ما قبله لأنها زائدة لتأكيد النفي))(٧١).

أجاز المنتجب أن تكون (الباء) من قوله تعالى: (بنعمة) من صلة (محذوف) وهذا بخلاف قول الطوسي، قال: ((معناه: لست يا محمد بمجنون بنعمة ربك كما تقول ما أنت بجاهل، وتقديم معمولها بعد الباء؛ لأنها زائدة مؤكدة في ما أنت بنعمة ربك بمجنون))(٧٢). لكن المنتجب جعل الباء للسبب وهي متعلقة بمحذوف(٧٣) وتبع الزمخشري الطوسي

وأجاز المنتجب أن يكون من صلة محذوف في موضع النصب على الحال وقدره: ما أنت بمجنون ملتبساً بنعمة ربك (٧٤) •

وذهب ابن الحاجب والرضي إلى أنها متعلقة بالنفي، قال ابن الحاجب : ((الباء في بنعمة ربك، متعلقة بالنفي، لا بقوله بمجنون، إذ لو علقت به لكان المراد نفي جنون من نعمة الله...)) (٧٥)، وقال الرضي: ((فقوله بنعمة ربك، متعلق بمعنى النفي أي: انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون، ولا معنى لتعلقه بمجنون))(٧٦).

جعل الزمخشري قوله: (بنعمة) متعلقاً (بمجنون) في موضع النصب على الحال. واعترض المنتجب عليه والأحرى، عنده، أن يتعلق بمحذوف. قال ابن الحاجب إن قول الزمخشري ضعيف من وجهين ((أحدهما: أنه لا يوصف جنون بأنه من نعمة الله، والآخر : أنه لم يرد نفي جنون مخصوص، وإنما أريد نفيه عموماً فتحقق أن المعنى : أنه انتفى عنك الجنون مطلقاً بنعمة الله، وعلى هذا يحكم في التعلق بأن صحّ تعلقه بالفعل، وإلا غلق بالحرف على ما تقرّر))(٧٧).

وقد اتكأ ابن الحاجب على المعنى في ردّه قول الزمخشري أما المنتجب، فقد اتكأ على الصناعة ، فقاس على الحال في نحو قولك: مررت برجلٍ مضروبٍ في الدار، فنقل إجماع النحويين في مثله على أنّ (في الدار) يكون من صلة محذوف (٧٨).

ويظهر أنّ في المسألة بعداً آخر، الأصل فيه خلاف بين المذهبين الحنفي والشافعي، فالحنفية أجازوا ذلك ومنهم الزمخشري، فقال الدّابُّ عن الزمخشري في ردّ كلام البيضاوي: ((قوله وفيه نظر من حيث المعنى، لأنّه يقتضي أنّ انتفاء الجنون في هذه الحال، وقد لا ينبغي في غيرهما، وكونها حالاً لازمة لا يرفع الإيهام. والجواب أنّ مفهوم المخالفة ليس بمعتبر عن أئمتنا الحنفية والزمخشري واحد منهم على أنّه ليس بحال

غيرها، فإنَّ النبوة وحصافة الرأي لا ينفكان عنه عليه السلام أصلاً فهي لبيان الواقع فالغرض بيان دوامه، وقد صرح الأئمة الشافعية بأنه إذا كان في القيد فائدة أخرى غير المفهوم، فلا مفهوم ((٧٩)).

ثم قال: ((غاية الأمر أنَّ النفي هنا متوجه إلى المقيد دون القيد لقيام قرينة على أن المراد نفي الجنون وهو مقيد وإثبات النعمة العظيمة نعم الأكثر الأغلب توجه النفي إلى القيد ولو روعي ذلك لقليل ما أنت منعم مجنوناً لكن ما اختير في النظم أبلغ إذ الأهم نفي الجنون، لتقوله الكفرة الفجرة)) (٨٠).

ويمكن أن يكون الدافع وراء اعتراض المنتجب على قول الزمخشري مذهبه الفقهي، وذلك أنَّ المنتجب شافعي المذهب.

والأظهر أنَّ يتعلق قوله (بنعمة) بمحذوف، فما ذهب إليه الزمخشري يُوهم بضعف المعنى، والأولى أن يُحمل الكتاب العزيز على أظهر الأقوال وأقواها و((الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن سببه التخلص من محذور)) (٨١).

خاتمة

الحمد لله رب العالمين والشكر على توفيقه، إذ يسر لي أمري.

اشتملت هذه الدراسة على ثمان مسائل من مسائل الاعتراضات النحوية في إعراب أشباه الجمل في (الكتاب الفريد)، وبعد عرضها ومناقشتها ظهرت النتائج الآتية:

١- ثبت أنَّ المنتجب الهمداني مسبوق إلى أغلب هذه الاعتراضات فقد سبق إلى خمس مسائل، ولا تخلو هذه المسائل من مسائل اختص بها المنتجب .

٢- اعتمد المنتجب في اعتراضاته على جانبين في الاحتجاج لرأيه: الصناعة والمعنى، وفاقت عنايته بالصناعة عنايته بالمعنى، يدل على ذلك أنَّ هذه العناية شملت ستاً من مسائل الدراسة ، وهذا يبرره أنَّ الكتاب في الإعراب ؛ وهو أقرب للصناعة منه إلى المعنى .

- ٣- ذكر المنتجب اسم صاحب الوجه المعترض عليه في مسألتين، وأغفله في البقية .
- ٤- اتسمت ألفاظ الاعتراض بأنها بعيدة عن التجريح أو النيل من شخصية المعترض عليه، فهي ألفاظ لاتخرج عن (لايجوز ذلك)، أو (لا يجوز أن يكون)، أو (لا يحسن ذلك)، أو (رديء من جهة المعنى) .
- ٤- وافق المنتجب الهمداني مذهب البصريين في مسائل الخلاف، ومن ذلك ردّه على الزمخشري الذي أجاز تقدم نائب الفاعل على فعله، والذي اتبع فيه رأي الكوفيين .
- ٦- ركز المنتجب على إيراد الأوجه الجائزة في المسألة الواحدة، فهو يبدأ بالوجه الأقوى الذي يذهب إليه ثم الأقل ، وأخيراً الوجه العترض عليه.
- ٧- من الأدلة التي اعتمدها المنتجب القياس، كما في السألة الأولى، الإجماع، كما في المسألة الثامنة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

الهوامش

- ١- العين: ١١٧٥/٢ .
- ٢- المعجم الوسيط: ٥٩٤/٢ .
- ٣- المعجم الفلسفي: ١٥ .
- ٤- الكتاب الفريد: ١٨٧/٤ .
- ٥- الكشف: ٥٢٠/٣ .
- ٦- البسيط في شرح الجمل: ٩٧٢/٢، ينظر أيضاً التبيان في إعراب القرآن: ٨٢١/٢ .
- ٧- ينظر الكتاب الفريد: ١٨٧/٤ .
- ٨- تهيد القواعد: ١٥٨١/٣ .

٩- ينظر ارتشاف الضرب: ١٣٣٧/٣.

١٠- البيت للمرار الفعسي ، ينظر تحصيل عين الذهب: ٦٧.

١١- ينظر الكتاب: ١١٥/٣.

١٢- ينظر تحصيل عين الذهب: ٦٧.

١٣- ينظر المصدر السابق: ٦٧.

١٤- ينظر تمهيد القواعد: ١٥٨١/٤.

١٥- ينظر حاشية الطيبي على الكشف: ٥٠٦/٩.

١٦- الكتاب الفريد: ٣٥٦/١.

١٧- ينظر مثلاً إعراب: ٢٥٥/١، مجمع البيان: ٣٤٦/١.

١٨- مشكل إعراب القرآن: ١٤٧/١.

١٩- ينظر التبيان في إعراب القرآن: ١٠٢/١.

٢٠- ينظر البحر المحيط: ٥١٣/١.

٢١- التبيان في إعراب القرآن: ١٠٢/١.

٢٢- البحر المحيط: ٥١٣/١.

٢٣- المصدر السابق: ٥١٣/١.

٢٤- الكتاب الفريد: ٥٢١/٤.

٢٥- ينظر التفسير البسيط: ٢٣٢/١٥، ولم أعثر على قول الفارسي في ما اطلعت عليه من كتبه، وينظر مشكل إعراب القرآن: ٣٨/٢.

٢٦- ينظر التفسير البسيط: ٢٣٢/١٥، ولم أعثر على قول الفارسي في ما اطلعت عليه من كتبه .

٢٧- البيت لعنترة بن شداد ينظر الديوان: ٣٢.

٢٨- المفصل في علم العربية: ٢٧٨.

- ٢٩- ينظر أسرار العربية: ١٢٢، شرح ابن يعيش: ٥/٢.
- ٣٠- شرح الرضي على الكافية: ١١/٢.
- ٣١- ينظر النكت والعيون: ٤٧٦/٣-٤٧٧.
- ٣٢- تفسير غريب القرآن: ٢٨٩.
- ٣٣- ينظر معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٨/٣.
- ٣٤- ينظر حاشية الشهاب: ٢٨٠/٦.
- ٣٥- التحرير والتنوير: ١٧٣/١٧.
- ٣٦- المصدر السابق: ١٧٣/١٧.
- ٣٧- الكتاب الفريد: ٣٢٠/٦.
- ٣٨- ينظر كشف المشكلات: ١٤٢٢/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٨٩/٢.
- ٣٩- التبيان في إعراب القرآن: ١٢٦٦/٢.
- ٤٠- ينظر شرح التسهيل لابن ملك: ٣٣٩/٣.
- ٤١- الكتاب الفريد: ٢٦٠/٣.
- ٤٢- المصدر السابق: ٢٦٠/٣.
- ٤٣- الحجة: ٤٥٨/٢.
- ٤٤- مشكل إعراب القرآن: ٣٦٣/١، وينظر كشف المشكلات: ٥١٨/١.
- ٤٥- المسائل الحلييات: ٣٠٧.
- ٤٦- الحوفي هو أبو الحسن علي إبراهيم بن سعيد، والحوفي من قرية حَوْف في مصر، صاحب كتاب (إعراب القرآن)، وله الكثير من التصانيف في اللغة والأدب والنحو، توفي سنة (٤٣٠هـ)، ينظر شذرات الذهب: ١٥٢/٥-١٥٣.
- ٤٧- البحر المحيط: ٤١/٥.

- ٤٨- ينظر تمهيد القواعد: ٢٨٣٦/٦.
- ٤٩- شرح المقدمة المحسنة: ٢: ٣٥٩.
- ٥٠- شرح الرضي: ٤٠٥/٣-٤٠٦.
- ٥١- ينظر شرح ابن يعيش: ٢٦٤/٤.
- ٥٢- ينظر المصدر السابق: ٢٦٤/٤.
- ٥٣- المسائل الحلييات: ٣٠٧.
- ٥٤- الكتاب الفريد: ٢٩٠/٢.
- ٥٥- الكشف: ٩٩/٢.
- ٥٦- التبيان في إعراب القرآن: ٣٦٨/١.
- ٥٧- ينظر المحرر الوجيز: ٧٣/٢.
- ٥٨- البحر المحيط: ٢٩٤/٣.
- ٥٩- المقاصد الشافية: ٧٠٦/٤.
- ٦٠- شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨٨/٣.
- ٦١- الكتاب الفريد: ٥٩٠/٣.
- ٦٢- التبيان في إعراب القرآن: ٧٣٣/٢.
- ٦٣- البرهان في علوم القرآن للحوافي: ٢١٢.
- ٦٤- التبيان في إعراب القرآن: ٧٣٣/٢.
- ٦٥- ينظر المصدر السابق: ٧٣٣/٢.
- ٦٦- ينظر الدر الصون: ٥٠٠/٣.
- ٦٧- التبيان في تفسير القرآن: ١٤٤/٦.

- ٦٨-الكتاب الفريد: ٥٩٠/٣
- ٦٩-ينظر المصدر السابق: ١٩١/٦
- ٧٠-المصدر السابق: ١٩٢/٦
- ٧١-الكشاف: ١٧٩/٦-١٨٠
- ٧٢-التبيان في تفسير القرآن: ٧٤/١٠
- ٧٣-ينظر الكتاب الفريد: ١٩١/٦
- ٧٤-المصدر السابق: ١٩١/٦
- ٧٥-كتاب أمالي ابن الحاجب: ٢٤١/١
- ٧٦-شرح الرضي على الكافية: ٤٠٧/٣
- ٧٧-كتاب أمالي ابن الحاجب: ٢٤١/١
- ٧٨-الكتاب الفريد: ١٩٢/٦
- ٧٩-حاشية القونوي: ٢٢/١٩
- ٨٠-المصدر السابق: ٢٢٤/١٩
- ٨١- مغني اللبيب: ١٠٠/٢

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ط.)، (د. ت.).
- أسرار العربية، لابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان)، ط ٣، (٢٠١٠م).
- إعراب القرآن، للنحاس، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، ط ١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، لأبي الخير عبد الله بن عمر الشافعي البيضاوي (ت ٦٩١هـ)، إعداد محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط.)، (د. ت.).
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، عبد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق الدكتور عياد بن الثبتي، دار الغرب الإسلامي، ط ١، (١٣٠٧هـ - ١٩٨٦م).
- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، (د. ط.).
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، أبي البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د. ط.)، (د. ت.).
- التبيان في تفسير القرآن، للطوسي، أبي جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، قدم له الشيخ أغا بزرك الطهراني، دار إحياء التراث، (بيروت - لبنان)، (د. ط.)، (د. ت.).
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، للأعلم الشنتمري، أبي الحجاج يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان)، ط ١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

— التفسير البسيط، للواحي، أبي علي بن أحمد الحسن (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق محمد بن صالح عبد الله الفوزان وآخرين، جامعة الإمام محمد بن سعود، (١٤٣٠هـ)، (د . ط).

— تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، (د . ط) .

— تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة، أبي محمد بن عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، (بيروت- لبنان)، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م) ، (د . ط).

— حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت، (د . ط) ، (د . ت) .

— حاشية القونوني على تفسير الإمام البيضاوي، لعصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي (ت ١١٩٥هـ)، ضبط وتصحيح عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان)، ط ١ ، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

— الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، دار المؤمن للتراث، (بيروت - لبنان)، ط ١، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

— الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د . ط)، (د . ت) .

— ديوان عنتر بن شداد، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، (بيروت - لبنان)، ط ٢، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

— السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم، للخطيب الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٩٧٧هـ)، طبعة حجرية، (د . ط)، (د . ت) .

— شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن محمد (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق محمد الأرناؤط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

— شرح التسهيل، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط ١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

— شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرحتسهيل الفوائد، لناظر الجيش، محي الدين محمد بن يوسف (ت ٧٧٨هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة، ط ١، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

— شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، (ت ٦٨٤هـ)، تنقيح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط٢، (١٩٩٦م).

— شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش، موقف الدين، أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، قدم له الدكتور أميل يعقوب، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان)، ط١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

— شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، (د. ت.)، (د. ط.).

— فتوح الغيب عن قناع الريب وهو حاشية الطيبي على الكشاف، للطبيبي، شرف الدين الحسيني بن عبد الله (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق إياد أحمد القوج، ط١، (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م)، (د. ط.).

— كتاب أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان، دار الجيل، بيروت، دار عمار عمان، (د. ط.)، (د. ت.).

— كتاب شرح الدروس في النحو، لابن الدهان، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد أحمد، مطبعة الأمانة، ط١، (١٤١١هـ - ١٩٩١م).

— كتاب العين، للفراهيدي، أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، تحقيق مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط١، (١٤١٠هـ).

— الكتاب الفريدي إعراب القرآن المجيد، للمتجب الهذاني، منتجب الدين بن أبي العز (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

— الكتاب كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

— الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، مكتبة العبيكان، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

— كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للباقولي، أبي الحسن علي بن الحسن (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق محمد أحمد الدالي، مطبعة الصباح، دمشق، (١٤١٥هـ - ٢٠٠٢م)، (د. ط.).

- مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي، أبي علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق هاشم الرسولي المحلاتي والسيد فضل الله الطباطبائي، دار المعرفة، ط ٢ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- المحرر الوجيز في تعبير الكتاب العزيز، لابن عطية، أبي محمد عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان)، ط ١، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور حسن هندوي، دار القلم للطباعة، دمشق، ط ١، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة، ط ١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، ط ١، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية في القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية (١٤٠٣هـ - ٢٠٠٣م)، (د. ط).
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة، مكتبة الشروق، جمهورية مصر، ط ٤، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤هـ).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، دار الصادق، إيران، ط ١، (١٣٨٤هـ).
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، تحقيق سعيد عقيل، دار الجيل، (بيروت - لبنان)، ط ١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، أبي إسحاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ) تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، للعيني، بدر الدين محمد بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة، ط ١، (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

— النكت والعيون تفسير الماوردي، للماورري ، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ) راجعه وعلق عليه السيد عبد المقصود عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، (بيروت- لبنان)، (د. ط)، (د. ت).

الرسائل والأطاريح

— البرهان في علوم القرآن للإمام الحوفي (ت ٤٣٠هـ)، سورة يوسف دراسة وتحقيقاً، أطروحة دكتوراه، الطالب إبراهيم عناني عطية، جامعة المدينة العالمية ، دولة ماليزيا، (١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م).

almulakhkhas

ein hadhih alddirasat bard alaietiradat alnnahawiat fi 'ashbbah aljamal fi kitab (alkitab alfarid fi 'iierab alquran almajid) lilmuntajab alhumadhani (t 643 ha), 'iidh hadhih alaietiradat min alqadaya allafitat lilnnazar fi hadha alkitab. waqid darast fi hadha albaht thayr masayil min masayil alaietiradat b b ('iierab 'ashibbah aljamal), wdhlk min khilal dhakar alayat almushtamalat ealaa lafuzzat alaietiradi, wanuqil aietirad almntaj kama hawa, wanisbat min alaietirad 'iilaa sahihihi, wadhakar al'awjah aljayizat fi almis'alat, wamuhawalat alfasl bayn al'aqwal wabian 'aqwaliha, wdhlk bialrrujue 'iilaa mizaniha mmin kutub alnnahw, walttafsiri, wal'iierab waghuyriha.